ما بين مؤيد لفكرتها ومعارض لما احتوت عليه

انقسام نيابي حول «وثيقة الكويت»

الدلال: لقاء سمو نائب الأمير مع عدد من رجالات الكويت تأكيد للطبيعة التاريخية للعلاقة القائمة بين الحاكم والمحكوم

محمد الدلال

مجلس الأمة

نحن في مرحلة علينا دعم لقاءات التناصح والتوافق والتصالح .. اللهم بارك في هذه اللقاءات

عاشور: أدعو أن تكون لقاءات سمو نائب الأمير مع جميع أطياف المجتمع حتى تصل إليه كل مطالب هذه الجهات

لا يمكن تجاهل دور المؤسسات الدستورية في البلاد بأي وثيقة إصلاحية خصوصاً مجلس الأمة

أي مصالحة وطنية لا تشمل قضية خلية العبدلي والمغردين وإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية لا تساعد على تقوية الوحدة الوطنية

فيما أعلن النائبان السابقان عبدالله النفيسي وعبيد الوسمي عن تسليم سمو نائب الأمير «وثيقة الكويت» خلال استقبال سموه لهما ،قال النفيسي والوسمي في تغريدتين منفصلتين أنهما راعيا أن تعرض الوثيقة على سمو نائب الأمير قبل عرضها على الرأي العام تقديراً لمكانته ورغبة في أخذ ملاحظاته بما تضمنته من تصورات بشأن الإجراءات والاصلاحات العاجلة وآليات تنفيذها.

من جهته قال النائب محمد حسين الدلال عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر»:

«لقاء سمو نائب الأمير وولي العهد مع عدد من رجالات الكويت تاكيد للطبيعة التاريخية للعلاقة الايجابية القائمة بين الحاكم والمحكوم منذ عقود زمنية طويله ، نحن في مرحلة علينا دعم لقاءات التناصح والتوافق والتصالح ..اللهم بارك في هذه اللقاءات».

من ناحيته دعا النائب صالح عاشور الى «أن تكون لقاءات سمو نائب الأمير مع جميع فئات وأطياف المجتمع حتى تصل كل مطالب هذه الجهات لسموه من أجل وضع رؤية لمرحلة جديدة متوافقة مع جميع التوجهات»، مؤكداً أنه «لا يمكن تجاهل دور المؤسسات الدستورية في البلاد بأي وثيقة إصلاحية خصوصاً مجلس الأمة كونه الجهة المسؤولة عن التشريع والرقابة».

وأشار إلى أن «من يطالبون اليوم بتعديل الدوائر الانتخابية وإلغاء بعض الجهات الرقابية هم ساهموا في خلق هذا الواقع السياسي غير المرغوب فيه بالوقت الحاضر».

واعتبر عاشور أن «أية مصالحة وطنية لا تشمل قضية خلية العبدلي والمغردين وإلغاء قانون الجرائم الإلكترونية لا تساعد على تقوية الوحدة الوطنية بل تعمل على تهميش فئة كبيرة من المجتمع وإلغائهم وبالتالي يستمر الانقسام ويستمر الوضع كما هو عليه».

أما النائب أحمد نبيل الفضل فقد غرد عبر موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» قائلاً:

«وثيقة الكويت.. مقدمة وقحة ..حلول غبية ..انقلاب على الدستور ..وآخرتها يقولون مسودة..! ..سواد وجه مو مسودة..!

وكان النائبان السابقان عبدالله النفيسي وعبيد الوسمي قد قدما وثيقة تحت اسم «وثيقة الكويت» تتضمن تصورهما لمجموعة من الإصلاحات التي رأيا من خلال تطبيقها أنها ستؤدي إلى حلول سياسية واقتصادية واجتماعية متزنة.

وتضمنت الوثيقة الحلول التالية من وجهة نظر مقدميها:

1 – تشكيل حكومة إنقاذ وطني ذات صلاحيات واسعة، تعلن برنامجها على الشعب الكويتي في محاربة الفساد ومحاسبة القائمين عليه، تكريسا لمبادئ الإصلاح السياسي والاقتصادي والإداري، وتعمل وفق جدول زمني محدد على إيجاد البدائل لهيكلة مؤسسات الدولة الرئيسية الإدارية والسيادية وإعادة بنائها وفق متطلبات الشفافية والرقابة والمحاسبة الفاعلة ومن شخصيات متخصصة ونزيهة.

2 – تفويض حكومة الإنقاذ الوطني للاستعانة بالجهات والمؤسسات والمكاتب العالمية المستقلة لبحث مظاهر وأسباب ونتائج الخلل والقصور والشبهات في مرافق الدولة المعنية عن مظنة الاشتراك أو الإهمال بأعمال الفساد محل البحث وتتبع خطواتها وتحديد المتورطين فيها تمهيدا لتطبيق إجراءات الملاحقة والمحاسبة عليها، ووضع النظم وأصول العمل المعيارية التي تكفل فعالية وسلامة المؤسسات الوطنية الجديدة وابعاد المؤسسات عن مظنة التورط في مشروعات الفساد السابقة تمهيدا لعزل المتسببين ومحاسبتهم.

3 – التوافق الوطني على نظام انتخابي انتقالي يعكس التمثيل الشعبي الحقيقي وسلامة العملية الانتخابية وشفافيتها ومنع التاثير أو التدخل في خيارات الشعب بشكل مباشر أو غير مباشر.

4 – إقرار استراتيجية الدولة الوطنية لديمومة مختلف موارد ثرواتها الطبيعية والمالية والخدماتية غير التقييم الفعلي لأصول الدولة ومدخراتها وحجم استثماراتها وأوجه إدارتها وسلامة طرق صرفها في ظل التحولات العالمية السياسية والاقتصادية والوقوف على حقيقة المركز المالي للدولة من 1991 وحتى تاريخه.

5 – إعادة تشكيل السلطة القضائية ومؤسساتها العاملة وأجهزتها ومحاكمها وإجراءات التقاضي فيها وفق المعايير النمطية العالمية للعمل القضائي وتكريس المسؤولية عن المحاسبة للعاملين في هذه الأجهزة الحساسة ضمانا للعدالة والحياد.

6 – المحافظة على استقرار المجتمع والدولة بإنجاز إجراءات فورية وعاجلة لإغلاق ملف الملاحقات والسجناء السياسيين وعقد مؤتمر عاجل للإصلاح الوطني.

عبدالله النفيسي

أحمد الفضل

صالح عاشور

أكد أن قرار وزير الصحة سبب تكدساً كبيراً

المرداس يطالب بتمديد الدخول عبر «النويصيب» لتخفيف الازدحام

نايف المرداس

طالب النائب نايف المرداس بتمديد فترة السماح للدخول عبر منفذ النويصيب وزيادة الفريق الطبي وفتح منفذ السالمي من باب تخفيف الضغط على منفذ النويصيب والتيسير للقادمين.

وأضاف المرداس أن قرار وزير الصحة بتحديد فترة دخول القادمين للكويت عبر النويصيب من 9 ص إلى 2 ظهرا وربطهم بالعاملين بصحة أمن الموانئ المنافذ سبب ازدحاما كثيفا وتعطيلا لهم.

بالتعاون مع جمعية الشفافية وبحضور مجموعة من الأكاديميين

نادي نزاهة الصيفي أقام ندوته الافتراضية «التصويت الإلكتروني بين الواقع والتشريع»

ضمن ندوات نادي نزاهة الصيفي الثاني أقامت «نزاهة» بالتعاون مع جمعية الشفافية ندوة افتراضية بعنوان «التصويت الإلكتروني بين الواقع والتشريع» شارك فيها كل من أستاذ العلوم السياسية بجامعة الكويت د..غانم النجار، وأستاذ القانون الدستوري والإداري في كلية الحقوق بجامعة الكويت د.خليفة الحميدة، ونائب مدير الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات د..عمار الحسيني.

في البداية أوصى د.غانم النجار بضرورة إصدار قانون لإنشاء هيئة مستقلة للانتخابات، مشيرا إلى أنه شارك في التصويت الإلكتروني حول العالم خلال جائحة كورونا 160 مليون شخص، وبالتالي يجب تعديل القانون لكي يتم اعتماد الاجتماعات واتخاذ القرارات فيها والتصويت عن بعد على سبيل المثال ولكي تكون رسمية ومعتمدة.

وأضاف النجار «موضوع التكنولوجيا في الانتخابات له متطلبات وترتيبات قانونية مسبقة لتصل إلى أفضل النتائج الملموسة، ولا نغفل عن أنه بشكل عام لا توجد ثقة في التصويت الإلكتروني لدى الناخب والمرشح، ولا توجد مشاكل فنية من الناحية التكنولوجية للتصويت الإلكتروني، ولكن من الناحية القانونية نحتاج إلى تطوير كبير لاعتماد النتائج والمخرجات من التصويت الإلكتروني.

من جهته، تحدث د.عمار الحسيني عن فوائد التصويت الالكتروني منها السرعة في استخراج النتائج وإعلانها، وتقليل معدلات الخطأ وضمان دقة أعلى فيما يتعلق باحتساب الأصوات إلى جانب تشجيع الناخبين وزيادة نسبة الاقتراع وتسهيل عملية المشاركة لفئات مثل (ذوي الإعاقة وكبار السن) المقيمين بالمناطق الحدودية والأقليات، وتقليص عدد الأوراق الباطلة.

وتطرق الحسيني إلى التحديات التي قد تواجه التصويت الالكتروني حيث قال: يجب الالتفات إلى الأمن السيبراني وأمن المعلومات والاختراقات الأمنية ومخاطر الاحتيال، إلى جانب تغيير النتائج والتلاعب فيها وتزوير الهوية وتعديل القيود الانتخابية لضمان صحة وكفاءة النظام، مضيفا: من عوامل نجاح التصويت الالكتروني الاجماع السياسي والقبول الاجتماعي والتدرج والمرحلية في التطبيق إلى جانب توافر بنية تحتية وتشغيلية والتوعية وبناء القدرات.

وفي نهاية حديثه أوصى الحسيني بضرورة اختيار التقنية والنموذج الأفضل للتصويت علما بأن الفرز الالكتروني يتطلب دراسة حالة محددة من جميع جوانبها التشريعية والإجرائية والاخذ بعين الاعتبار جميع الأطراف المعنية والسياق الاجتماعي، وإدخال النظام في مراحل تجريبية قبل اعتماده بصورة نهائية، وأن يكون التطبيق التدريجي على مراحل مختلفة والاستثمار في التوعية والتثقيف وفحص وتطوير الأنظمة والأجهزة بشكل مستمر والاستفادة من تجارب الدول والمؤسسات في استخدام النظم الالكترونية في التصويت.

من جهته، قال عضو هيئة التدريس في كلية الحقوق د.خليفة الحميدة إنه من الضروري وجود هيئة مستقلة لتنظيم العملية الانتخابية، مشيرا إلى أن التصويت يعتبر نواة النظام الديموقراطي وصلب النظام الانتخابي فالثقة مطلب أساسي بالتصويت من خلال ثقة الناخب بإجراءات التصويت، مضيفا «أعتقد أنه من الصعب استخدام التصويت الالكتروني بسبب النتيجة ما بعد التصويت، حيث إنه من المتوقع وجود الكثير من الطعون على النتيجة، لذلك يجب أن نصل للثقة في التصويت العادي حتى ننتقل للتصويت الالكتروني».

غانم النجار